

المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الثالث بعد المائة

٣ ذي الحجة سنة ١٣٦٢

١ نوفمبر سنة ١٩٤٣

كيف هوى الاجتماع الدولي ؟

العوامل الهدامة بين الحربين

الاول - حدود القانون الدولي

عني الكتاب الاولون الذين ألفوا في القانون الدولي ، من أمثال جروتيوس الهولندي ، بتوضيح الأساس الخلفي *moral* للقانون الدولي برغم الهوية العميقة القائمة بين قواعد الاخلاق انثى ، وأعمال الدول . ثم جاءت طائفة أخرى من الكتاب ، من أمثال « قاتل » في القرن الثامن عشر ، فالت إلى الإنحراف عن الأساس الخلفي للقانون الدولي ، والأخذ بأن كل دولة هي وحدها دون غيرها الحكيم في سلوكها من الناحية النظامية أو الأدبية . وفي أواخر القرن التاسع عشر مال الكتاب إلى القول بالترعة « الوضعية » أو « الواقعية » في القانون الدولي . فخطوا عن تعيين المبادئ الخلفية وتدريبها وهي المبادئ التي تقاس بها أعمال الدول . وأخذوا بالترعة العملية *positive* - حلالاً على فلسفة ولهم حيز - فقالوا إن القانون الدولي يستند إلى العرف والمادة اللذين يفرق الدول عليهما ويمتزع منهما . فكانت النتيجة إن القانون الدولي ، أصبح يستمد من سلوك الدول ، بدلاً من أن يقاس سلوك الدول ، بمبادئ حلقية وقانونية . تامة أو تكاد تكون تامة وأدرك المنتحلون هذه مسائل بعد الحرب العالمية الأولى . الحاجة ملحة إلى التوجه بين القانون الدولي :

وبين مستوى أعلى من العدل الدولي في طلم نظمت دولة في هيئة أو هيئات متساوية متساندة .
ولكن النزعة « العملية » أو « الرضوية » ظلت غالبة ، وظلت مشيئة الدولة الواحدة ،
متفوقة ، على المبادئ الخلفية الأصلية

هذه المكرة الخاطئة في أصول القانون الدولي ، أفضت الى الاعتراف بجداً ليس هناك
ما هو أعظم خطراً منة على السلام . فاذا قام نزاع بين دولتين ، وأخفقت المفاوضات بينهما
وغابت مساعي التوفيق ، فلنكن من الفريقين ، أن يقبض بيديه على زمام القانون ، ويلجأ
الى استعمال القوة ، لتحقيق ما يزعمه حقاً له . وعندما تزعم الدولة المدعية ، ان مصالحها
القومية الحيوية معرضة للخطر ، فلها ان « تدافع » أو ان « تحمي » نفسها بما تملكه من
قوة . فبذلك أصبحت « الحرب » عملاً قانونياً ، عملاً مشروعاً

ومتى نشبت الحرب ، أصبح للقانون الدولي قول في حقوق الدول وواجباتها . وهو ما
يسمى ، في كتب القانون الدولي بقانون الحرب ، والتفروض أن يكون سير الحرب خاضعاً
لهذه القواعد . ولكن الصفة المييزة لهذه القواعد كانت انتهاكها دائماً ، ومرجع ذلك الى
اختراع أدوات جديدة للقتال ، وقيام أحوال جديدة تدور الحرب في ظلها ، مما جعل الدول
المتحاربة على إعادة النظر في القواعد التي كانت مقبولة في الماضي ، وتبديلها وفقاً
لمصلحتها القائمة

وقد سمت الدول في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، الى عقد
معاهدات التحكيم ، لغرض النزاعات الدولية . ولكن الدول ، رغم سمها هذا ، ظلمت
محافظة بحق تقديم المشيئة القومية ، وبحق الحكم الأخير ، في ما تعرضه للتحكيم من نزاع .
فأفضى ذلك الى تضيق نطاق الموضوعات التي تشملها هذه المعاهدات والحد من قيمة
المعاهدات وقيمة التحكيم . وعلاوة على ذلك كانت كل معاهدة تقريباً ، تنطوي على نص
خاص ، أن التزام التحكيم لا يشمل المسائل التي تتعلق بالشرف القومي والمصالح الحيوية ،
فنشأ عن ذلك ، أولاً أن المسائل التي يشملها التحكيم ثانوية لا تنضي عادة الى الحرب ،
وثانياً أن مسائل التي لا يشملها التحكيم ، هي المسائل التي تنضي عادة الى الحرب ، وكان
يجب أن يشملها التحكيم ، اذا أريد أن يكون للتحكيم شأن يذكر في منع الحرب .
وحيث ان الدول أخذت بتدريج في تقرير المسائل التي تتعلق بالشرف القومي أو المصالح
الحوية . ففائدة معاهدات التحكيم كانت محدودة مشكوك فيها

حتى بعد إنشاء عصبة الأمم ، وزيادة معاهدات التحكيم ، وقيام محكمة العدل الدولية ،

ظلت قائمة هذه المعاهدات محدودة ، لأن اختصاص المحكمة كان محدوداً ، ولا يفي بمطالبات الزمان

وقد كانت فكرة السيادة القومية المطلقة أحد الحوائل الكبيرة ، التي حالت دون التعاون الدولي الفعّال . وفكرة السيادة المطلقة بين الدول تقابلها الحرية المطلقة للأفراد في علاقتهم بعضهم ببعض ضمن الدولة الواحدة . فترسخت فكرة الحرية المطلقة للأفراد داخل الدولة الواحدة ، وأسفرت عن اضطراب وفوضى . وهما بوجه عام نتيجة الأخذ بها في علاقة الدول بعضها ببعض

نعم كانت الدول في أوائل هذا القرن تعترف ببعض الحدود لسيادتها المطلقة ولكنها لم تكن نعباً بها كثيراً حتى جندُ الجُندُ ، فكانت الدولة تمدُّ نفسها ، الحكم الأخير في كل مسألة تمهياً وتلجأ إلى التحكيم القوي في سبيل ما تمدُّه هي حقاً من حقوقها . ولم يكن لفكرة التسانُد ، واعتماد الدول بعضها على بعض ، تأثير ما في سلوكها

فلما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وأُنشئت عصبة الأمم ، فرض مبدأ جديد في الحياة الدولية ، وهو مبدأ « المسؤولية المشتركة » في حفظ السلام بين الدول ووضعت قاعدة جديدة ، مؤداها أن الدولة التي تأتي بالتحكيم في نزاع ما ، وتلجأ إلى الحرب تجني على سائر أعضاء العصبة . وهذا فضاءُ الحد من السيادة المطلقة في سبيل الخير العام . ومع ذلك ظلت فكرة السيادة قائمة ، بكل جلالها السابق ، حتى في تضاضيف بعض النصوص في دستور العصبة ، فأضعف ذلك من هوذا العصبة ، وحدث من فائدتها ، ولا سيما أنه افتتن بممارسة سياسات لا تنطبق على صورة العالم الجديد ، الذي وحد العلم والصناعة بين أجزائه ، فأصبح « عالماً واحداً » ، خيره أمام أعظم من الخير الضيق الذي يسعى إليه أحد هذه الأجزاء

بقيت مسألة واحدة ، من مسائل القانون الدولي لا بد من كلفة موجزة فيها وهي مسألة الحياد . ففي القانون الدولي القديم ، الذي سُلِّم فيه بشرعية الحرب ، نصوص خاصة بالدول التي لا تشارك في الحرب أي الدول المحايدة . وهذه الدول لها بحسب هذا القانون حقوق وعليها واجبات . وكان في ذلك الزمن ، من يستلعب أن يقف من حرب ما موقف المتفرج ، ويحس أن الأمر لا يمتد إليه ، وأنه لا يجب عليه أن يشارك في ضمان أحد أعضاء الأسرة الدولية من الاعتداء أو التفرق بين الترتيبين المتنازعين على أساس الاعتداء أو الدق . ولذلك كانت الدولة المحايدة قبلاً ترى في قيام الحرب ، وفي جباهاها هي ، فرصة للانتقام

ولكن مطالب الدول المتحاربة من المحايدة ازدادت في السعي إلى تطبيق الحقوق المباحة لها بحسب القانون ، أو في زعم حقوق لم تكن مباحة لها قبلاً بحسب القانون ، وتغير

تفسير الحفرق والواجبات النظرية تحت قواعد الحصر البحري، واتسع نطاقها وضاق الخناق على بعض الدول المحايدة، تفضاها بعضها الحرب، دفاعاً عن مصلحتها، لا دفاعاً عن مبدأ في القانون الدولي أو عن خير عام.

وقيام عصبة الأمم، ومبدأ السلامة المشتركة، واحتمال فرض العقوبات على الدولة التي تعتدي على غيرها، زالت نظرياً فكرة الحياد القديمة، ولكنها ظلت قائمة عملاً رغم التناقض بين الحياد وبين المسؤولية المشتركة. وهذا مردّه في بعض الدول إلى سياسة العزلة، حيث كان الاهتمام محصوراً في ما يهدونه «سلامة الدولة» في نطاق المصلحة الخاصة الضيقة، بغير نظر إلى صلة هذه السلامة بالسلامة العامة. وقد كانت هذه السياسة تنطوي على تشجيع مضش للدول التي أضمر الاعتداء.

الثاني - مواجن الضعف في التنظيم الدولي

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت الحرب تمدد عملاً مشروعاً، وكل ما يتضمنه القانون الدولي في موضوعها إنما كان تنظيمها أو تنظيم العرف الخاص بها، مثل معاملة الأسرى والجرحى، وإهالي البلاد المحتلة، والدول المحايدة وما أشبه. فالتواعد التي وضعت في مؤتمر لاهاي المقودين في سنة ١٨٦٤ و ١٩٠٧ إنما قصد بها إلى تنظيم شأن الحرب وفقاً لعرف كانوا يعدونه عرف المتحضرين، دون منعها. فحياة الأمم في ذلك العهد لم تكن منظمة، ولا لها حيايات عامة قائمة بقضة تنزل تحت مسائل النزاع الذي يخشى أن يفضي إلى قيام الحرب، فكانت الدول إذا قام نزاع ما، تتفاوض عن بُعد بواسطة الأمنين السياسيين على الأكثر، وفي جوٍّ شسع بالرية والعداء، بينما سائر الدول واقفة على الطالب موقف المتفرج لا يهمة ما في الأمر، أو موقف العاجز عن منع الكارثة.

ولم تضع العبرة المستخرجة من هذه الحان على بعض أقطاب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فاعروا إلى إنشاء هيئة، مهمتها السمي إلى تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق السلام الدولي والسلامة الدولية. فدخل القانون الدولي مرحلة جديدة، إذ نظمت فيه معظم دول الأرض في هيئة تعرف بعصبة الأمم، لتتولى مسؤولية السهر على حفظ السلام، وقض كل نزاع قد يفضي استتفحاله إلى نشوبها. وسكن الولايات المتحدة: أت برغم الرئيس ولسون وما كان له من أصيب كبير في إنشاء هذه الهيئة، أن تنظيم فيها، فتمتدت العصبة منذ ولادتها عن أحد الأعماء الكبار في مجتمه الدول. وهو عون كان لا بداً من نجاحها. أما ألمانيا فلم تنظم فيها قبل سنة ١٩٢٦ وروسيا قبل ١٩٣٤. ففريق من الدول الكبيرة،

لم يتعاون مع اللعبة تماماً متصلاً ، إما لتأخر الضمان بها كالمانيا وروسيا ، وإما لخروجها منها كالإبان والمابيا وغيرها

وأشهر مواطن الضعف في تنظيم العصابة ، مواطنان أحدهما في تنظيمها الاسامي ، والآخر في التطبيق . أما مواطن الضعف في تنظيمها الاسامي ، فالهوية الحقيقية ، بين ما عقد عليها من أمل ، وما رُكل اليها من مهام ، وبين السلطة التي كانت لها ، بمقتضى الدستور . فكل قرار في مسألة كبيرة كان يقتضي الاجماع ، وهو ما لا يتيسر في كثير من أصغر شؤون الحياة ، فكيف به في كبارها . وكان يقتضي كذلك ان تكون كل دولة على حدف هي الحكم الأخير ، في هل تطبق القرار أو لا تطبقه ، وهذا مردّه الى الاحتفاظ بمبدأ السيادة المطلقة . ثم أخيراً ، على فرض الاجماع في القرار والاجماع في قبوله ، كان هناك نقص في اعداد القوة اللازمة لتنفيذه تنفيداً سريعاً حاسماً . وهذا يتيح للمعتدي فرصة ضرب الضربة الاولى ، والضربة الاولى في العمران الحديث قد تكون ضربة حاسمة

وأما التطبيق فهو ان الدول الكبيرة في العصابة نظرت الى مهمتها فيها ، على انها في المقام الاول المحافظة على الحالة الراهنة ، والتسوية التي وضعت بعد الحرب . نعم ان المادة التاسعة عشرة نصّت على وجوب التمدل السلمي في الحالة الراهنة ، تعديلاً يطابق أحوال هذا العالم المتغيرة ، ولكن المطامع والترسب وقصور اداة العصابة نفسها حالت جميعاً دون إحداث هذا التغيير

وكانت النتيجة ان عمل العصابة ، كان مرسوماً بالتردد والضعف ، ثم انهار تماماً . واذا كان القانون والنظام ، يقتضيان استنكار العنف والاعتداء وإلغاء شرعية الانتهاج الى الحرب من حيث هي أداة للسياسة القومية ، ووسيلة لتحقيق طلب قومي ما ، فإن القانون والنظام يقتضيان كذلك من جماعة الدول كلها النهوض بالمسؤولية المشتركة في منع الاعتداء ، وعون المعتدى عليه ، علاوة على انشاء أداة واقية فعّالة ، لنقض النزاعات الدولية . ولكن الدول كانت على الأكثر لا تشير أن سلامتها مهددة ، إلا عندما يكون التهديد مباشراً ، حالة ان الخطر الأكبر والتهديد الأكبر يشآن عن امسار القانون والنظام بوجه عام . وهذا يفسر لنا — رغم أصوات حبرية رفعتها فئة قليلة من الذين أدركوا هذه الحقائق — كيف سلّحت عصبة الامم ، بامتياحة الصلح سنة ١٩٣١ ، وكيف قصّرت عندما امتياحت ايطاليا المحيطة سنة ١٩٣٥ . فحدثت ايطاليا والحكم القانون والنظام ونجاح الأساليب التي اعتمدنا عليها حينئذ ألقيا غلاً ففأما على فكرة الصلحة المشتركة لامن حيث المبدأ ، بل من حيث التطبيق فتمزعج الايمان بالمبدأ . فلما ضمّت النما الى ألمانيا

بالقوة في سنة ١٩٣٨ لم نلتق ألمانيا مقاومة ما من العصبة، وعندما قطعت أوصال تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر من السنة نفسها تم ذلك في ميونخ وبغير رجوع إلى العصبة، وحين تقضت ألمانيا في مارس ١٩٣٩ اتفاق ميونخ - مهما يكن الرأي فيه - كانت العصبة أضعف من أن تردع معتدياً ما، إذا كان كبيراً ومصمماً على الاعتداء. كانت الثقة بالعمل المشترك قد ضاعت، وهذا العمل المشترك للدفاع عن حكم النظام والقانون مستحيل، ووجدت كل دولة نفسها مضطرة. أن تدير أمرها، على خير ما تستطيعه من تدير، لتواجه خطر الحرب

الثالث - العوامل السياسية

في العهد السابق لا يناء عصبة الأمم، لم يكن لفكرة السلامة المشتركة وجود فأفنى ذلك إلى الأخذ بنظام « توازن القوى » وكان غرض هذا النظام أن تمنع دولة ما، أو مجموعة ما من الدول، من الظفر بمقام المتفوق للسيطر بالقوة على الحياة الدولية. فكانت المحالفات تعقد لموازنة قوة دولة ما. وكانت هذه المحالفات تقابل من الناحية الأخرى، بمحالفات مضادة لها لتوازن الكفتان. ولكن هذا الذي سموه « توازن القوى » كان توازناً غير مستقر، وكانت كفتا الميزان في تبدل دائم

فكانت الصلات بين الدول، في هذه الحالة، متعفة بروح العداء والرياء والخوف من الاعتداء، ولم يكن بين « توازن القوى » وبين العدل صلة ما. فلما رفع توازن القوى إلى مثلة مبدأ سياسي، لم يزل منه ان العلاقات الدولية قائمة على القوة، وأن الدول بطبيعة الحال منقسمة كتلاً متعادلة

واذن فكل أمل معتود على سلام له صفة دائمة في عالم تسوده سياسة توازن القوى، كان وهماً من الأوهام. والتاريخ يشهد بأنه إذا كانت سياسة توازن القوى، قد افلحت في الحيولة دون نشوب حروب صغيرة، فإنها لم تفلح مقال ذرة واحدة في انقاذ العالم قاطبة من كونه ممسكراً بمدججاً بالسلاح. فالثقة المتبادلة بين الدول كانت مفقودة والحرب برماً ما، وعلى نطاق واسع، كانت أمراً لا مفر منه

وقد أفنى مبدأ توازن القوى وانتفاء الشعور بالمشولية المشتركة، بل ساق الدول في السلب. فكل دولة أن تحمي استقلالها ومصالحها القومية. وعلى كل دولة كبيرة أن تعتمد على قواتها المسلحة، في تميز مطالبها وتأييد مصالحها، عندما تعظم مطالب دولة أخرى ومصالحها. ولم يكن للسياسة من جدوى إلا على قدر الاحترام الواجب للقوة المسلحة من برية وبحرية. وكل مفاوضة خطيرة الشأن كانت تدور في جو تسوده « سياسة القوة » وتقوم من ورائها أشباح الجيوش والاساطيل

ويعد ما كان السلاح يطلب للدفاع ، أصبح غاية في ذاته ، فصارت الدول تلتشىء جيوشاً كبيرة ، وأساطيل قوية ، بغير أن يكون لها هدف خاص تسمى اليه ، ولكن لأنها تعلم أنه عندما يجد الجدد ، في بحث مسألة تسببها فوجود الجيوش والاسطول ، قد يكون الوزن الحاسمة في كفة الميزان . ومن هنا صارت القوة الحربية تطلب لذاتها . ففقدت الحالة النسبية التي ينشأها الاعتزاز بالقوة والادرياح اليها ، سبباً من أسباب الحرب .

ومن المفارقات العجيبة في تاريخ التسلح الحديث ، أن المعالم بين أسلحة الدفاع وأسلحة الهجوم قد طمست . فكل دولة كانت تؤكد أن السلاح الذي كانت تصنعه إنما هو لغرض الدفاع . ولكن الدول الأخرى لم تكن تتفق بحسن نية دولة أو أخرى من هذا القبيل . وكلمة « الدفاع » لا معنى لها في جرء « سياسة القوة » إلا في حدود ما يجب مصلحة أو حقا يجب الدفاع عنها أو عنه . فإذا قال فلان — زعيم دولة ما — إن الاستيلاء على البلد الفلاني ، مصلحة حيوية لقوميه في نظره ، في وسع حيلثذ أن يزعم أن الدبابات الضخمة والقاذفات الكبيرة والغواصات هي أسلحة دفاعية !

وقد اعترف أعضاء عصبة الأمم ، في دستور العصبة ، بأن حفظ السلام يقتضي خفض السلاح . وبذلك مراعٍ كثيرة وعقدت اجتماعات متتددة والتأم مؤتمر نزع السلاح ، بعد ما بحثت لجنة التحضيرية الموضوع من جميع وجوهه صنوات متوالية ، ولكنها أخفقت جميعاً في الوصول إلى اتفاق برضي . وكثيراً ما دار الجدال الطويل الممل في هل يقدم نزع السلاح على ضمان السلامة ، أو يُقدم ضمان السلامة على نزع السلاح ، مع أن الحل الصحيح يقتضي عدل كل منهما وجهاً لوجهاً واحدة ، وتحقيق الواحد يجب أن يسير جنباً إلى جنب تحقيق الآخر . والعجز عن تحقيق قسط ما من نزع السلاح كان الدليل الأخير ، على أن فكرة « السلامة المشتركة » ، كانت لا تزال فكرة نظرية

وزاد الموضوع إشكالا وتمقيداً ، تجار السلاح والشركات التي تصنعه . فنقص السلاح لم يكن في مصلحتها فكانت تبدل كل حيلة يفتتها لها الخيال والمال والطمع لتبخر بنور سوء الظن بين الدول وتقتضي على كل أهل — مهما يكن ضعيفاً — في الوصول إلى اتفاق . وفي هذا الباب ، نواذر ونصائح لا تحصى يقرأها القارئ فيعبروه يأس من صلاح الناس وقد سار سياسة « توازن القوى » نزعاً إلى الاستمهاد السياسي وأخرى إلى المعالاة في قومية السياسة

أما الأول فقد سقطت اليها الدول العكيرة بدوافع شتى ، بعضها أو معظمها اقتصادي . فسقطت حكماً وسيطرتها على ما وصفوه بعبارة « الشعوب المتأخرة » وه البلاد

النية غير المستغلة غواردها». فنشأت كذلك مشكلة المستعمرات، فأضاعت عنصراً آخر شديد التعقيد إلى «سياسة القوة» لأن المنافسة بين الدول على المستعمرات بالإضافة إلى سباق التسلح، كانت من أهم العوامل التي أفضت إلى شوب الحرب العالمية الأولى. وإذا كان الاستعمار قد أسفر في بعض النواحي عن بعض الخير للشعوب البدائية التي استعمرت؛ فإنه كان منافياً لزعة العدل ورغبة الحرية. ثم إن الحصرمة الشديدة التي قامت بين الدول على المستعمرات وما نشأ عنها من عداوة واضطراب ترجح كثيراً ذلك الأمر. وجاءت عصبة الأمم فأنشأت نظام الانتداب. وهو في مبدئه صحيح لأنه مبدأ الرصاية على القاصر. ولكن تطبيقه في معظم النواحي لم يوافق علامة المسدود. ولعل مشكلات المستعمرات بعد الحرب، لا تحمل إلا عن طريق نظام قائم على مثل فكرة الانتداب على أن تطبق تطبيقاً صحيحاً وتراعى فيه مصلحة القوم ولا تميز فيه دولة على دولة إلا من حيث الخير الذي تفسعه والارشاد الذي تنديبه، فنزول مشكلة المستعمرات من حيث هي عامل نزاع بين الأمم وتضمن حقوق شعوبها وحسن حالهم

أما المبالاة في النزعة القومية أو النعرة القومية فكانت الديناميت المنفجر في الاجتماع الدولي الحديث. حتى قبل الحرب العالمية الأولى، بدت بوادر المبالغة في النزعة القومية السياسية وكان من أظهر مظاهرها نظريات التفوق العنصري التي صوغها كثيرون من الكتاب والمادة حتى شعب ما في ان يسيطر على شعوب أخرى أدنى منه في سلم الانسانية كما زعموا. وأفكار من هذا القبيل؛ كان لها ولا ريب، شأن يذكر في إذكاء روح الخصام التي أفضت إلى الحرب العالمية الأولى. ولكن النزعة القومية لم تظهر في أشد مظاهرها طرفاً وخطراً إلا بعد الحرب العالمية الأولى، فبولغ أعظم مبالغة في تفوق بعض الشعوب، من ناحية السلالة والثقافة، حتى غدت هذه النزعة، خطراً لا ريب فيه على سلام العالم

وبرغم مثل العليا والرغبة العامة في تحقيق التعاون الدولي، التي أعرب عنها إعرافاً مبدعاً في جنيف، كان من الواضح ان هناك حكومات دول معينة، لم تقبل إقبالاً صادقاً على الاخذ باغراض العصبة أساساً لسياستها. فتذكريات الحرب كانت لا تزال مرة مثيرة للحنائظ والرب فكانت قبالة في إضفاء ثقة هذه الدول بنظام السلامة المشتركة

وكان في الدول القائمة نائفة من رجال السياسة لا تفكر إلا في كبت الدول التي غلبت كبتاً دائماً وكان رأيي العام في الدول الجديدة منجهاً على لا كثير إلى نقص ما في الحرب. وقل ما أودع في بعض مما حدث من الصالح رأساً على عقب. وغدنى هذا الأشارة مشتعلون

بالسياسة ، كان كل منهم أن يصعدوا على أكتاف التبرمين ، الى مقام الحكم والامطان ، فكانت أفواهم كالزيت يُصب على نار مشوية

وقد بذت هماغ كثيرة ، بذها رجال مستنيرون ، رغبة صدورهم ، واسعة آفاق تفكيرهم ، لجعل عصبة الأمم ، أداة صحيحة للتنظيم الدولي ، ووسيلة لتعديل نصوص المعاهدات التي يبدو فيها جوراً أو منافاة لأحزال العالم الحديث ، لتعطيهم يزولون بذلك بعض براعت الجفاء الدولي . ولكنهم أبوا باطنية ، لان النزعة القومية المحتاجة ، من الجانبين ، غلبت على أمرهم

ومن ثمة بدأت الدول ، تمصر اهتمامها ، في ما تعدّه مصالحها المباشرة ، غير ناظرة الى المصلحة العامة ، مصلحة الجماعة الكبيرة من الدول . وقد ظال بعضهم في هذه النزعة القومية حتى غدت أشبه ما تكون بمرض نفسي ثابت ، أشبه ما يكون بالوسواس فأثر ذلك في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على السواء . وأفضى هذا في بعض الدول ، الى قيام فئة قليلة ، بشؤون الحكم ، مستندة الى فلسفة فاسدة ، تنكر على الروح الانسانية جريتها ، وتعدّد الفرد في الدولة ، سنّاي عجلة في آلة كبيرة . وهذا اللون الأعلى فيه من النزعة القومية ، أنكر في ميدان السياسة الداخلية ، مبدأ تقيّد الحكومة بالقانون ، وأنكر في ميدان السياسة الخارجية ، مبدأ المساوي القانوني ، بين الدول . فديمت حقوق دول كثيرة واشتدّت الدعوة الى التوسيع والفتح

ومن هنا نشأت فكرة السيطرة العالمية ، وهي السيطرة التي أعدت لها أدوات مسمومة من التطفل والنفثتيت الداخلي ، ثم الحرب . فكان ذلك نوعاً جديداً من الاستعمار يلجأ الى القوة في صراحة ، وينقض المعاهدات الدولية ، في غير نحر

وقد ساعد على تعزيز هذه النزعة ، ما عمدت اليه الفئات الحاكمة بهذا الاسلوب ، من سيطرة محكمة دقيقة على وسائل نشر المعرفة ، أيضاً كانت تلك الوسائل ، مثل الرقابة على الصحافة ، واحتكار محطات الاذاعة ، وحظر الاحتمات العامة ، وتوجيه التربية وجهة خاصة ، وفرض ميادى مميته حتى في العيون الطبيعية والرياضية ، فعند الجمهور من الشعب ، وقد سلب وسائل التمرز بالمقائس التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي لتسهيل الانتقاد للسلطة المنظمة هذا التنظيم كأنه صلصال لسن في يد المارزف

فالنزعة القومية التي عمدت الى هذا البلد من التطرف غدت عادلاً فبالأ في شعوب الحرب العالمية الثانية

الرابع - العوامل الاقتصادية والاجتماعية

على ان النزعة الاستعمارية لم تتجلى في أشد مظاهرها كمثل تجليها في حلبة للمصالح الاقتصادية ذلك بأن هذه المصالح، الاقتصادية، لا تنفصم في الدولة الحديثة عن المصالح السياسية، وهي في الوقت نفسه القوة المحركة على الغالب من وراء العمل السياسي، فتشغل مسائل انطامات اللازمة للصناعة والاتساج والنقل وبيع المنتجات في الاسواق الداخلية والخارجية، والاعمال المالية التي تصعب الصناعة والتجارة بوجه عام وهو الصناعة الآلية في القرن التاسع عشر واتساع نطاقها اتساعاً عظيماً في القرن العشرين. جعل الدول الصناعية الكبيرة، على السعي الى الفوز بموارد الخامات لمصانعها، والاسواق لمنتجاتها الصناعية. فأصدر ذلك عن منافسة لا رحمة فيها ولا هوادة، بين هذه الدول للاستئثار بالسيطرة على هذه الموارد والاسواق لكي تضمن لثمنها مقاماً مميّزاً تستند اليه في حلبة السياسة. ومن هنا غدا الاستغلال الاقتصادي له ناحيتان، سياسية وعسكرية، فندت نزعة الاستعمار السياسي، ونزعة الاستعمار الاقتصادي، وجبين لغرض واحد، وغدت مصالح القوم في البلدان المستغلة في المرتبة التي تلي مرتبة مصالح الدولة المستعمرة او المستغلة. ورغبة في تحقيق هذه المزايا، انشأت الحكومة تؤيد أفرادها، في حلبة هذه المنافسة، حتى ولو كانت أساليبهم في بعض النواحي مناقضة لقواعد الانصاف، فأصبح النزاع الاقتصادي بين أفراد دول شتى نزاعاً بين حكومات تلك الدول. وصُبح تنافس الشركات بصيغة سياسية، فعمز كل هذا الشعور بأن مصالح دولة ما مناقضة مناقضة أصيلة، لمصالح دولة أخرى.

وقد سارت المنافسة في النزعة القومية السياسية منذالة في النزعة القومية الاقتصادية وعرز هذه المنافسة إصابة العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية ابتداء من سنة ١٩٢٩ فشرعت دول كثيرة، تعتقد أن نهوضها من الكيرة، لاقتصادية، حمل بحصصها هي دون غيرها من سائر الدول، وأنها تستطيع أن تنهض بمعدل عن نهوض سائر العالم، فبليت التجارة العالمية بقيود مختلفة أرهقتها وطاقتها عن النهوض. فأحياة والحواجز الجمركية أول هذه القيود ثم أضيف اليها نظام الرخص في بعض البلدان لتقييد الاستيراد، تشجيعاً للصناعة المحلية، وضناً بالكبير الاجنبي. ثم تلا ذلك نظام الحصص، وفرض قيود ثقيلة على التبادل التقدي، كأن في إحدى هذه الوسائل أو جميعها سحراً بعيد الاقبال والرخاء. أي إن الاكتفاء أصبح القاعدة

وهنا دخل الميدان فريق من الزعماء ، يحاول ان يتغلب على مظاهر الأزمة ، بتجيش الجيوش ، وتجنيد العمال ، للعمل في الصناعات الحربية ، وبالندوة الى التفتح ، للسيطرة على بلاد ، تكفي مواردها لتفريخ الأزمة . على أن انشاء الاداة الحربية ، زاد الطلب من المواد الخام ، ومن موارد العمل ، فكانت النتيجة أن صنعت حلقة مفرغة ، يموغ فيها التأهب الحربي بضرورة الحصول على مواد الصناعة ، وتشدت فيها الحاجة الى خامات الصناعة لاتساع نطاق التأهب الحربي . وفي هذه الحالة ، أصبحت النزعة القومية السياسية الدغالي فيها ، والنزعة القومية الاقتصادية المغال فيها ، وجهين لياسته واحدة ، فنهل على بعض الحكومات أن تثبتت في عقول أبنائها معنى « الحرمان » من خيرات الدنيا ، فبلغت بذلك النزعة القومية في الحالين ، درجة الغليان والتفجر .

وقد حاول ممثلو الأمم في جنيف أن يصلوا الى اتفاق ماعلى نزع السلاح ، ولكنهم لم يعنوا إلا عناية طارة حينئذ ، بما يصح أن يسمى « نزع السلاح الاقتصادي » وما كان يحتمل أن يقوم السلام على أساسٍ وطيد ، وتورضت الأمم بمحض سلاحها الحربي ، مادامت الحرب الاقتصادية قائمة

وليس هناك من ينكر ، أن الأمم لم تكند تسيير على الطريق المنقضي الى العدل الاجتماعي . فسئوى العيش ، وضمان أسباب الرزق ، والتحرر من الدافقة والموز ، لم تبلغ بين الطبقات العاملة في معظم بلدان العالم مبلغاً يتكافأ والتقدم الصناعي . فأثر ذلك في سياسة الدول نفسها . وقد يسهل أن نفهم تأثير جهاد العمال في سبيل العدل الاجتماعي ، في السياسة الداخلية في دولة ما . فإذا كانت دولة بلغت دور الرشد السياسي ، كان الجهاد في نطاق الدستور ، وبغير زفلة كيان الدولة السياسي ، وإذا كانت غير ذلك ، نشبت فيها حرب أهلية أو ما هو في حكم الحرب الأهلية . ولكن النضال في سبيل العدل الاجتماعي ، قد يؤثر كذلك في سياسة الدولة الخارجية ، إذ قد يقود حكومتها ، في طريق المغامرات السياسية الخارجية وربما يقودها الى الحرب ، لتصرف نظر الشعب عن متاعبه الداخلية . وقد شهد العالم في العهد الحديث ، حكومات قومية متطرفة ، استطاعت ان تستغل الضعف القومي المنوي الناشئ عن الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ، وكثرة التمتعطين عن العمل ، لانشاء حكومات دكتاتورية ، والغاء منشآت الحكم الحر ، ثم هيجت الشعب باقناعه ، عن طريق الدعاية ، بأنه محروم حقوقه في الحياة وأسباب العيش الرخي ، ثم ساقته الى الحرب وهو يعتقد بأنه يحارب في سبيل حق له ، نزع منه ، وإذن فليحارب ضد دول وشعوب نزعته منه هذا الحق